

كلمة الصناعيين العرب

المقدمة من قبل

سعادة المهندس مبارك بن عبدالله الخفرة

رئيس مجلس إدارة شركة التصنيع الوطنية

المملكة العربية السعودية

في المؤتمر العربي الرابع للمعلومات الصناعية والشبكات

والمعرض المصاحب

يوم الأحد ٣ محرم ١٤٣١هـ الموافق ٢٠ ديسمبر ٢٠٠٩م

بمركز الملك فهد الثقافي بمدينة الرياض

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

صاحب المعالي الأستاذ عبد الله أحمد زينل علي رضا ،

وزير التجارة والصناعة

معالي الدكتور أحمد محمد علي ،

رئيس مجموعة البنك الإسلامي للتنمية .

سعادة الأستاذ محمد بن يوسف ،

المدير العام للمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين

أصحاب السمو ... أصحاب المعالي الوزراء ...

أصحاب السعادة السفراء ... الإخوة والأخوات الحضور.....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،،

تقوم الصناعة بدور محوري في التنمية، وتوفر بدائل متعددة لنمو الاقتصاد وتنوعه، حيث زاد معدل مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي العام في الدول العربية خلال السنوات الماضية. وأصبحت الصناعة العربية أحد أبرز القطاعات التي تعتمد عليها الاقتصادات المحلية في سبيل تطوير المجتمعات ودفعها نحو النمو والازدهار.

وتحظى المعلومات الصناعية بأهمية بالغة في نمو المؤسسات وتطوير قدرتها الإنتاجية ورفع تنافسيتها، كما تلعب دوراً بارزاً في تطوير الصناعة عبر تكنولوجيا المعرفة التي غيرت العالم وأثرت في كل مناحي الحياة. فقد أصبحت الصناعات الحديثة تعتمد بشكل متزايد على المعلومات وتبادلها عبر وسائل نقل المعلومات المتعددة مما مكن بعض الدول النامية من تحديث هيكلها الاقتصادية والحاق بقطار التنمية خلال سنوات قليلة.

وقد قامت المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، وبدعم من البنك الإسلامي للتنمية، بعقد مؤتمرات المعلومات الصناعية والشبكات السابقة في كل من دولة الإمارات العربية المتحدة والجمهورية التونسية والجمهورية العربية السورية للتعرف على واقع المعلومات الصناعية وتنمية هذا القطاع الذي يلعب دوراً رئيسياً في التنمية الصناعية العربية وتطوير تجارتها البيئية والدخول بالمنتجات العربية المنافسة في الأسواق العالمية. وأصبح المؤتمر مجالاً لعرض القضايا الجوهرية المتعلقة بنقل المعلومات والتقنية للارتقاء بقطاع الصناعة العربية.

ويأتي مؤتمرنا الرابع على أرض المملكة العربية السعودية وبرعاية سامية من سيدي خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، متزامناً مع مرحلة دقيقة من مسيرة الصناعة العربية حيث تواجه تحديات ومعوقات كثيرة زادت وتيرتها بسبب الأزمة المالية العالمية الراهنة التي ضربت العالم وأخر العام الماضي وطوال العام الحالي. وأوجدت واقعاً جديداً على الساحة الدولية والعربية وأثرت بشكل مباشر على القطاعين المالي والصناعي. وتسببت في انخفاض حجم النمو الصناعي في الكثير من دول العالم بما فيها الدول العربية، مما قلص من حجم الصادرات الصناعية وأدى إلى تراجعها وقلل من حجم الطلب

عليها محلياً ودولياً وأدى إلى تدني الإنتاج وزيادة معدلات البطالة وأثر سلباً على الاقتصاد بشكل عام .

ولمواجهة كل هذه التحديات والخروج من الأزمة الحادة التي تواجه الصناعة العربية والدولية، نحتاج إلى الاهتمام بالمعلومة الصناعية الدقيقة والمفيدة والمفصلة، فعلى سبيل المثال، نحتاج لمعلومات عن مدى توافر المواد الخام للصناعات الصغيرة والمتوسطة والأساسية والوسيطة وكذلك حجم الإنتاج والاستهلاك وحجم الطلب المتوقع وآلية الاستثمار، وغيرها من المؤشرات الهامة وإتاحتها للمستثمر العربي وصناع القرار والمستفيدين منها على مختلف المستويات وفي القطاعات الخاصة والحكومية على حدٍ سواء وبشكل آني.

وتحتاج الصناعة العربية إلى سرعة التوجه نحو صناعات المستقبل التي تقوم على التقنية العالية مثل استخدام تكنولوجيا النانو في الصناعة والاعتماد على الاقتصاد المعرفي وتطوير قطاعات البحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتنمية الموارد البشرية وتطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة التي تساعد على إيجاد وظائف جديدة مما يسهم في تقليص معدلات البطالة العربية والحد من الفقر لرفع المستوى المعيشي للإنسان بشكل عام.

وسوف يساعد ذلك كله على تطوير قطاعي الصناعة والتعدين، وجذب الاستثمارات وتنمية التجارة البينية العربية، بالإضافة إلى رفع تنافسية المنتجات الصناعية العربية على كل المستويات المحلية والعربية والدولية.

وأتمنى كواحد من الصناعيين العرب أن يستفيد المؤتمر من الحوار والتبادل العلمي بين الخبراء ورجال الأعمال المشاركين فيه ويخرج بتوصيات تسعى إلى تطوير القطاع الصناعي العربي من خلال خلق بيئة معلوماتية تكنولوجية ومعرفية ملائمة لإنتاج المعارف والتطبيقات والأدوات والتجهيزات المعلوماتية.

كذلك أهيب بالجهات التنفيذية العربية أخذ توصيات المؤتمر محمل الجد والسعي إلى تطويرها والأخذ بها في وضع سياسات جديدة من شأنها الإغلاء من شأن الصناعة العربية من خلال:

- تيسير عمليات التمويل والإقراض المالي للاستثمارات الصناعية العربية ذات البعد التقني.
- تيسير الحصول وتبادل المعلومات الصناعية والاحصائية عن الموارد الطبيعية.
- إيجاد آليات فاعلة للتعاون بين مؤسسات التصنيع العربية والدولية للنهوض بالصناعة العربية عن طريق تفعيل التعاون بين القطاعات الحكومية والخاصة في الدول العربية.
- تعزيز علاقات التعاون بين المستثمرين العرب والعمل على إنشاء مشاريع صناعية عربية تكاملية مشتركة ذات تقنيات متقدمة.
- العمل على تنشيط الصادرات الصناعية وزيادة التبادل التجاري البيني.
- التنفيذ من خلال آليات عمل وخطط فاعلة تستهدف إقامة كتل صناعي عربي موحد مؤهل لأخذ مكانة لائقة في خارطة الصناعة العالمية.

كما أقترح أن يتبنى مؤتمرنا هذا في دورته الحالية إنشاء مركز للتكامل الصناعي العربي التقني، يكون أولى مهامه تفعيل الرؤية الصناعية العربية الموحدة، وإنشاء قاعدة معلومات صناعية شاملة، للتنسيق بين القطاعات الصناعية في الوطن

العربي، وبناء التكتل الصناعي المتميز الذي يعزز القدرات التنافسية الصناعية على المستوى العالمي.

وفي الختام أتمنى للصناعة العربية الازدهار وأن نلتقي في الدورة القادمة وقد حُلت كثير من المشاكل التي تواجه الصناعة العربية وتقف حجر عثرة في سبيل تعزيز تطورها وتقدمها سواءً منها الإدارية أو التقنية.

كما أشكركم جميعاً لحسن الإصغاء..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..